

تقدير نفقات ميزانية البلدية

(60)



برمجة النفقات، تصنيفها وتحديد مبالغها، وطريقة ضبط تقدير النفقات لإعداد ميزانية البلدية

الإطار القانوني:

- مجلة الجماعات المحلية الصادرة بمقتضى [القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018](#) المؤرخ في 09 ماي 2018،
- مجلة المحاسبة العمومية الصادرة بمقتضى القانون عدد 81 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973،
- [أمر حكومي عدد 52 لسنة 2020](#) مؤرخ في 23 جانفي 2020 يتعلق بالمصادقة على نموذج تبويب ميزانية البلديات.

تمهيد:

يتم خلال هذه المرحلة من إعداد الميزانية برمجة النفقات وتحديد مبالغها وتعتبر مرحلة هامة تعكس توجيهات وخيارات المجلس البلدي للسنة المقبلة في إطار مخطط التنمية المحلية. ويجب عند ضبط تقديرات النفقات احترام جملة من القواعد العامة للميزانية ومن المبادئ كالصدق والواقعية والنزاهة. كما يجب بهدف ترشيد النفقات تصنيف النفقات إلى إجبارية وغير إجبارية.

1. الوثائق التي يتم اعتمادها لتقدير النفقات:

تتمثل هذه الوثائق خاصة في:
– ميزانية السنة الجارية ومختلف النفقات المحققة في السنوات السابقة،

- المؤشرات الاقتصادية والمالية الوطنية والمحلية،
- جداول متابعة الإنجاز المالي للمشاريع،
- جداول المتابعة الخاصة بالأجور ووسائل النقل واستهلاك المحروقات،
- تقديرات استهلاك الكهرباء والماء،
- كشف في ديون القطاعين العام والخاص التي لن يتم تسويتها على حساب السنة المالية الحالية والجدولة السنوية للخلاص،
- جدول أقساط صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية (أصلا وفائدة) التي سيحل أجل خلاصها خلال السنة المعنية بإعداد الميزانية،
- برنامج الاستثمار السنوي.

2. منهجية تقدير النفقات:

- تخضع عملية تقدير النفقات إلى جملة من الضوابط التي تم التنصيص على العديد منها بالفصل 135 من مجلة الجماعات المحلية أهمها:
- التقدير الموضوعي للنفقات من خلال عدم التقليل أو التضخيم من تقديرات النفقات،
 - تغطية نفقات تسديد أصل الدين أصلا وفائدة من الموارد الذاتية للبلدية،
 - أن لا تقل نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة عن موارد الاقتراض الخارجي الموظف،
 - مراعاة التوازن على مستوى موارد ونفقات الاعتمادات المحالة،
 - أن لا تتجاوز نفقات التأجير سقف 50 % من موارد العنوان الأول للسنة المنقضية،
 - أن لا يتجاوز حجم التسديد السنوي لأصل الدين سقفا يساوي 50 % من ميزانية التصرف للسنة السابقة لسنة إعداد الميزانية،
 - أن يتم ترسيم النفقات الوجوبية المنصوص عليها **بالفصل 160 من م.ج.م.**
 - ترسيم التعهدات السابقة بالميزانية الجديدة (أقساط القروض، اتفاقيات جدولة ديون...).

3. طريقة ضبط التقديرات:

1.3. تصنيف النفقات:

تختلف طريقة ضبط تقديرات نفقات الميزانية بالنسبة إلى كل عنوان وحسب طبيعة كل نفقة وتصنف النفقات إلى نفقات وجوبية وغير وجوبية.

1.1.3. النفقات الوجوبية:

- تتكون النفقات الوجوبية وفقا لأحكام **الفصل 160 من م.ج.م.** من:
- نفقات التأجير بما في ذلك المبالغ المخصصة بعنوان الضرائب والمساهمات الاجتماعية،
 - خلاص أقساط القروض أصلا وفائدة،
 - خلاص المستحقات المستوجبة (الديون المتخلدة بذمة البلدية بعنوان السنة المالية الحالية وما قبلها)،
 - مصاريف التنظيف وتعهد وصيانة الطرقات والأرصفة وشبكة التوزيع العمومي وقنوات التطهير وتصريف المياه والمناطق الخضراء،
 - مصاريف حفظ العقود والوثائق والأرشيف التابعة للجماعات المحلية،
 - مصاريف صيانة مقر البلدية ومختلف بناياتها ومنشآتها،
 - جميع المصاريف المحمولة على البلدية والمتعلقة بمجال اختصاصها،
- #### 2.1.3. النفقات غير الوجوبية:
- تعتبر النفقات غير المدرجة **بالفصل 160 من م.ج.م.** نفقات غير وجوبية، على غرار نفقات التدخل العمومي ونفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة ونفقات الاستثمار.

2.3. طريقة ضبط تقديرات النفقات:

تختلف الطريقة حسب طبيعة النفقات:

1.2.3. نفقات العنوان الأول:

أ- نفقات التأجير: يتم الاعتماد على قائمة الأعوان المباشرين بعنوان سنة إعداد الميزانية مع بيان مختلف عناصر تأجيرهم باعتبار المساهمات الاجتماعية مع الأخذ بعين الاعتبار خاصة:

- قائمة التدرجات،
- قائمة الترقيات والخطط الوظيفية المزمع إنجازها خلال السنة المقبلة،
- الانتدابات الجديدة مع ضرورة إبرازها في الخانة المخصصة لذلك بكراس الميزانية،
- الزيادات المقررة في الأجور،
- عدم تجاوز سقف 50 % ككتلة الأجور من جملة موارد العنوان الأول للسنة السابقة لسنة إعداد الميزانية (الفصل 135 من ج م)،
- قائمة الحالات على التقاعد وأثرها المالي.

ب- نفقات وسائل المصالح:

تتمثل في مصاريف تسير البلدية (استهلاك الكهرباء والماء والهاتف والوقود والاعتناء بالبنائات والمعدات...) ومصاريف الاعتناء بالتجهيزات البلدية وتنظيف المدينة (اقتناء معدات النظافة والاعتناء بالتزوير العمومي والتجهيزات البلدية والمناولة...).

ويتم تقدير النفقات المذكورة بالاستناد على جملة من البيانات والمعطيات أهمها نسق تطور المصاريف للسنوات المنقضية والسنة الجارية وطلبات مختلف المصالح البلدية وتوقعات الحاجيات للسنة المقبلة.

ويتم في هذا الباب اعتماد طريقة التقدير المباشر مع ضرورة إبراز حجم الاستهلاك الحقيقي واقترح التدابير للتحكم في نسق النمو في إطار ترشيد النفقات مع ضمان استمرارية سير الخدمات العمومية.

ت- التدخل العمومي:

يتم تقدير التدخلات في مجالات الثقافة والرياضة والشؤون الاجتماعية وفقا لتعهدات البلدية مع مختلف مكونات المجتمع المدني في إطار برامج الشراكة والأهداف موضوع الاتفاقيات، ووفقا لتوجهات المجلس البلدي.

ويجدر في هذا الباب العمل على التحكم في حجم هذه النفقات ونموها.

ث- نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة:

تعتبر نفقات التصرف الطارئة المبالغ التي ترصد لمجابهة المصاريف الطارئة وغير المتوقعة. أما نفقات التصرف غير الموزعة فهي الاعتمادات التي يتم رصدها لمجابهة مصاريف معروفة ومتوقعة لكن غير معلومة المقدار مثل الزيادة المرتقبة في الأجور.

ج- تسديد فوائد الدين:

يتم الاعتماد على الجدول السنوي لخلاص ديون صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والديون المبرمة لدى الخزينة أو مؤسسات أخرى.

2.2.3. تقدير مصاريف العنوان الثاني:

يتم تقدير مصاريف العنوان الثاني من خلال اتباع المراحل التالية:

أ- المرحلة الأولى: التقديرات الأولية لنفقات العنوان الثاني: بناء على المعطيات المتوفرة يتم ضبط جملة المشاريع المتواصلة مع بيان خطتها التمويلية (منحة أو قرض) وبرمجة الاعتمادات الخاصة بها بالفصول والفقرات الفرعية الخاصة بها. كما تتم برمجة مبلغ الاعتمادات غير الموظفة ضمن المصاريف الطارئة وغير الموزعة في انتظار الانتهاء من ضبط برنامج الاستثمار التشاركي السنوي.

ب- المرحلة الثانية: مع تقدم عملية إعداد ميزانية السنة المقبلة، واعتمادا على المعطيات المتعلقة بسير تنفيذ السنة الجارية والفواضل المنتظر تحقيقها، يتم تحيين تقديرات نفقات

العنوان الثاني ويتم بمناسبة أول دورة للمجلس البلدي تعديل موارد ونفقات العنوان الثاني بكل دقة على ضوء النتائج النهائية للميزانية المنقضية.